الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2011/WG.2/Report
29 October 2011
ORIGINAL: ARABIC

المجـــلس
الاقتصـــادي والاجتمـــاعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقريـــر

منتدى المجتمع المدني العربي بشأن تطبيق توصيات المشاركة المدنية في السياسات العامة تحت عنوان: الحراك الجديد ومسار النهضة العربية
القاهرة، 9-10 نيسان/ابريل 2011

موجـــز

عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) منتدى المجتمع المدني العربي بشأن تطبيق توصيات المشاركة المدنية في السياسات العامة، تحت عنوان: الحراك الجديد ومسار النهضة العربية. عُقد المنتدى في مصر، القاهرة، 9-10 نيسان/ابريل 2011، وشارك في أعماله ناشطون من المجتمع المدني في مصر وتونس وليبيا وسوريا وفلسطين، بالإضافة إلى خبراء عرب ودوليين.

استهدف هذا المنتدى تبادل الخبرات العملية وتعزيز القدرات المعرفية المطلوبة في قيادة عملية التغيير الديمقراطي في البلدان العربية، والنهوض بأعباء المرحلة الانتقالية. كما استهدف المنتدى مناقشة: (أ) تحديات المرحلة الانتقالية والعقد الاجتماعي الجديد؛ (ب) الحق في التنمية والعلاقة مع الجهات المانحة؛ (ج) أجندة المرحلة الانتقالية بالتركيز على المساءلة والمحافظة على الأمن؛ (د) حماية التغيير. كما تضمن المنتدى تنظيم وعقد طاولتين مستديرتين ناقشتا ديناميات التغيير بناءً على شهادات المشاركين وآرائهم بشأن كيفية الاستمرار في عملية هذا التغيير.

ويتضمن هذا التقرير توصيات المشاركين وملخصاً عن أبرز القضايا التي تطرق اليها النقاش، بالإضافة الى موجز عن المداخلات المقدمة من الخبراء والمشاركين أنفسهم حول كل محور من محاور الاجتماع.

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	1-5	3
الفصل		
أولاً- التوصيات والاستنتاجات	6-7	4
ألف- التوصيات	6	4
باء- الاستنتاجات	7	5
ثانياً- محاور المناقشة	8-23	6
ألف- تحديات المرحلة الانتقالية والعقد الاجتماعي الجديد	8-10	6
باء- الحق في التنمية والعلاقة مع الجهات المانحة	11-13	8
جيم- ديناميات التغيير: شهادات وتجارب	14-17	8
دال- أجندة المرحلة الانتقالية: المساءلة والأجهزة الأمنية	18-23	9
ثالثاً- تنظيم الأعمال	24-26	11
ألف- الحضور	25	11
باء- مكان المنتدى وتاريخ انعقاده	26	11

المرفقات

المرفق الأول- قائمة المشاركين 12
المرفق الثاني- تقييم المشاركين للمنتدى 16

مقدمـــة

1- استمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) اهتمامها بالمشاركة من المواثيق والقرارات الدولية والإقليمية. وقد تجسّد هذا الاهتمام في برنامج عمل الإسكوا الذي يتضمن إصدار سلسلة من المراجع والمواد الفنية وتنظيم الأنشطة التدريبية والاجتماعات وحلقات النقاش وخدمات الدعم الفني والمشورة الفنية التي تستهدف مجتمعة المساهمة في تعزيز المشاركة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في عمليات السياسات العامة.

2- لقد أفادت التجارب الحديثة للمجتمع المدني، ذات التأثير في السياسات العامة، إلى تعاظم قدرته على التأثير في مسارات عملية صياغة السياسات العامة في البعض من بلدان المنطقة العربية. كما تزايدت قدرة المجتمع المدني في العقود الثلاثة المنصرمة بسبب حاجة الحكومات والمجتمعات على حدٍّ سواء، إلى قطاع ينظم علاقة الدولة بالمواطن خارج إطار السوق ويطرح قضايا مفصلية تُعنى بقوانين وسياسات ونُظم تطال الشأن العام في المجتمع. إن دور هذا القطاع الذي يتسم بعدم الربح والطوعية ومناصرة الشأن العام، بدأ يتعاظم مع الحراك الاجتماعي الذي تشهده دول عديدة في المنطقة العربية، والذي ترافق مع إطلاق مبادرات إقليمية ودولية تلحظ دوراً هاماً للمجتمع المدني في تفعيل عملية التغيير والتحديث ورسم الخطط ونشر إعلانات للمسار الإصلاحي الذي يجب اتباعه. ولقد أثارت تجارب الحراك الاجتماعي خبرات ونتائج وهموم جديرة بالمتابعة والحوار الهادف الى تعيين الدروس المستفادة وتحديد احتياجات المحافظة على النتائج الإيجابية للتغيير ودعم عمليات التحديث في وظائف المؤسسات وما تعتمده من قيم ومعايير ونظم

3- و كانت الاسكوا قد عقدت اجتماعاً للخبراء في بيروت خلال الفترة 1-2 كانون الأول/ديسمبر 2010. واستهدف الاجتماع حينذاك مناقشة دراسة تحليل مقارن لمشاركة المجتمع المدني في السياسات العامة من خلال مجموعة من دراسات الحالة حول تأثير هذه المشاركة في كل من لبنان والأردن وفلسطين واليمن. وقد صدر عن ذاك الاجتماع تقرير تضمن نتائج مناقشة الخبراء وآراءهم حيال محاور الاجتماع، كما تضمن توصيات مركزة لتفعيل مشاركة المجتمع المدني في السياسات العامة. تحتاج هذه التوصيات الى بحث معمق حيث أمكن وضع البعض منها في سياق تنفيذي جراء مشاركة المجتمع المدني في الحراك الاجتماعي والتأثير بصورة مباشرة في صنع القرار. كما تحتاج جهود الاسكوا، قسم التنمية الاجتماعية بالمشاركة، الى المزيد من النشاطات المكمِّلة.

4- لذلك انعقد هذا المنتدى للبحث في نتائج ترجمة توصيات اجتماع الخبراء المذكور أعلاه إلى خطط عمل ومبادرات تعزز موقع المجتمع المدني ودوره كشريك في صنع القرار. واكتسب انعقاد المنتدى اهمية متزايدة جراء مساهمة المجتمع المدني في التحولات المتسارعة في المنطقة، بدءاً بتونس ومصر، والتي كان للمجتمع المدني بتشيكلاته المختلفة اسهامٌ هامٌ بها. ومثل هذه التحولات والتغييرات تُلقي على المجتمع المدني مسؤوليات متزايدة ومختلفة في المراحل المقبلة بهدف التأسيس لمجتمعات تقوم على العدالة الاجتماعية، وتكرّس الحق بالتنمية، وتعيد التوزيع العادل للثروات، وترسي الاطر الديمقراطية. ولا شك ان التطورات السياسية الأخيرة تُحتم ضرورة رصدها وتحليلها وفهم ديناميتها بشكل يسهم في إعادة تصويب وظائف المجتمع المدني وتفعيل مشاركته في السياسات العامة والسعي لمأسسة هذه المشاركة في سياق الإصلاحات القائمة وفي سياق عمليات التغيير والتحديث في هياكل المؤسسات ووظائفها.

5- وتأكيداً منها على أهمية مشاركة أصحاب الشأن في صلب عملية التغيير والتحديث التي تتطلبها التنمية المجتمعية، نظمت الإسكوا منتدى بشأن تطبيق توصيات المشاركة المدنية في السياسات العامة تحت عنوان: الحراك الجديد ومسار النهضة العربية . جاء هذا المنتدى في سياق تنفيذ قرار الاسكوا رقم 285 (د-25) القاضي بتعزيز ومتابعة عمليات الحوار والتشاور القائمة على المشاركة حول السياسة الاجتماعية بين الجهات الحكومية المختصة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، كما جاء في سياق تنفيذ برنامج عملها المقرر لدى الدول الأعضاء للسنتين 2010-2011. ويتضمن تقرير المنتدى أبرز التوصيات والاستنتاجات التي تم التوصل إليها، وموجزاً للمداخلات التي قُدمت والمناقشات التي دارت حول كل محور من محاوره. كما يتضمن التقرير لمحة بشأن تنظيم أعمال المنتدى من حيث المشاركين ومكان انعقاد المنتدى وتاريخه والوثائق الموزّعة في جلساته.

أولاً- التوصيات والاستنتاجات

ألف- التوصيات

6- أجمع المشاركون في المنتدى على التوصيات الواردة بحسب كل محور من محاور عمل المجموعات، موزعة كما يلي:

أ. مواجهة التحديات الخارجية للمرحلة الانتقالية، من خلال:

- العمل على تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، مصحوبة بخيارات اقتصادية جديدة، واتفاقيات وسياسات وموازنات شفافة مجدية في تعبيرها عن مصلحة الشعب، ورفض المنح والقروض ذات الشروط المجحفة التي تكرّس التبعية للخارج؛

- ممارسة الضغوط لاستعادة اموال الشعب المنهوبة من قبل أركان النظام السابق، والحصول على ضمانة المجتمع الدولي لاستقلال ليبيا وحماية شعبها.

ب.مواجهة التحديات الداخلية للمرحلة الانتقالية، من خلال:

- إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ودعم القطاعات الأساسية المعتمدة على كثافة تشغيلية، والتفكير في استعادة دور الدولة في الاقتصاد؛

- إطلاق حوار وطني يؤسس لقيام نظام سياسي يضمن العملية الديمقراطية ويكفل الحريات العامة ويصون حقوق الانسان؛

- تفعيل دور المجتمع المدني وإعطاؤه الحريات المطلوبة لتعزيز وظائفه في تدعيم مكاسب الحراك الاجتماعي وحمايتها؛

- معالجة أزمة الثقة الحادة والعميقة في علاقة المواطن برجل الأمن من خلال إعادة هيكلة البنى والوظائف المؤسسية للأجهزة الأمنية، واستصدار ميثاق شرف يضمن حقوق وواجبات كل منهما، واستحداث جهاز قضائي لمراقبة الأجهزة الأمنية وضمان نزاهة دورها وكفاءة أدائها؛

- إنشاء مجلس وطني انتقالي، من الشخصيات والمنظمات المدنية، تتصدر أولوياته تسريع محاكمات رموز النظام السابق، والتعجيل في القبض على المساجين الفارّين، ومحاكمة المتورطين في جرائم القتل والتسيّب الأمني؛

- الاستفادة من تجارب اللجان الشعبية لضبط الأمن ومواجهة حالة الفراغ الأمني جراء انسحاب القوى الأمنية بقصد الضغط على القوى الشعبية المؤيدة للحراك الاجتماعي.

ج. مواجهة التحديات الذاتية لقوى الحراك الاجتماعي، من خلال:

- إتاحة الظروف التمكينية للمشاركة في وضع وتنفيذ سياسة اجتماعية متكاملة وعادلة ومنصفة في تأمين الحماية الاجتماعية وتوفير الخدمات العامة وتعزيز التنمية الاجتماعية بمفهومها الشامل؛

- النهوض بالتعليم وتطوير برامجه، وترويج ثقافة المواطنة والحوار وقبول الرأي الآخر، وتعزيز جهود بناء القدرات المؤسسية والفردية، ودعم شبكات التنسيق، وتمكين قادة الرأي والعمل المدني؛

- تنظيم تجمع لنساء شاركن في الحراك الاجتماعي وتدريبهن وإعدادهن لتبوؤ المناصب القيادية والمراكز السياسية.

د. مواجهة تحديات التواصل والتضامن العربي، من خلال:

- تأسيس ملتقى الدعم العربي بهدف التشبيك وتبادل الخبرات مع قوى التغيير على المستويين الإقليمي والدولي، وتعزيز مشاركة الإعلام، وتنسيق اعمال الإغاثة، وتوفير المعونة من المؤسسات الدولية؛

- إنشاء موقع على الانترنت لترويج المعرفة وتعزيز الوعي والاستفادة من الدروس المتعلقة بالإصلاح الأمني في الدول العربية، وغيرها من دول العالم.

باء- الاستنتاجات

7- خلص المنتدى الى مجموعة من الاستنتاجات حول مسارات التغيير ودور المجتمع المدني في إحداثه، وحول آفاق الحراك الاجتماعي ومدى استعداد الشعوب العربية للانتقال الى الديمقراطية، وفي ما يلي أبرز هذه الاستنتاجات:

أ. جدوى نتائج الحراك الاجتماعي في دول المنطقة كنموذج عربي للتغيير يمكن اعتماده في تبادل الخبرات والدروس المستفادة على المستوى الدولي؛

ب. تعزيز دور الاسكوا في تعميق المعرفة بظروف الحراك الاجتماعي وتأثير نتائجه على نماذج التنمية المتبعة. ويستتبع ذلك المزيد من البحث للوقوف على كيفية تشكل الكتلة الفاعلة للمجتمعات المدنية، وطبيعة المكونات الموضوعية للظروف التاريخية التي تؤهلها إطلاق عملية التغيير في مجتمعاتها؛

ج. الانتقال المفاهيمي لدى شرائح هامة من الشعوب العربية من المرجعية المتافيزيقية، أو انتظار القائد الملهم، إلى الاعتماد على الذات في إحداث التغيير. ولعل شعار " الشعب يريد"، وترداده المستمر، يعكس وعيا جماعيا جديدا لدى شعوب المنطقة بقدرتها على الفعل، وعدم انتظار الحدث من الخارج او من السماء او من "الزعيم او القائد"، لتلبية تطلعاتها المشروعة؛

د. قبول شعارات الحراك الاجتماعي ومشروعيتها التي كسرت العديد من المحظورات في الوعي الفكري للجماهير المشاركة في إحداث التغيير؛

هـ. ضرورة الاعتماد على مؤسسة الجيش في المرحلة الانتقالية نظراً لعدم توفر بدائل أخرى ضمن الأنظمة المنهارة من شأنها تلبية الاحتياجات والمطالب الشعبية المستجدة.

ثانياً- محاور المناقشة

ألف- تحديات المرحلة الانتقالية والعقد الاجتماعي الجديد

8- تركزت مداخلات الخبراء في سياق هذا المحور على أهمية المشاركة في العقد الاجتماعي الجديد بحيث يعكس رضى وقبول المواطن، ويكون مرتكزاً الى الحكم الرشيد والتمثيل الديمقراطي والمحاسبة والشفافية. وتناولت المداخلة الأولى ما شهدته تونس من اختلال في العقد الاجتماعي جراء تراكمات انتهاك الحريات والحقوق الإنسانية، وفساد السلطة، وانتشار البطالة، وتهميش فئات واسعة من الشباب والمتعلمين، واعتماد ولاءات القرابة، ومتاجرة السلطة السياسية بتصدّيها للهجرة غير الشرعية وقمعها للحركات الأصولية. كما تناولت المداخلة الأولى ضرورة استيفاء العقد الجديد لشروط المواطنة والديمقراطية، وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وفصل السلطات، إضافة الى استيفاء شروط المرحلة الانتقالية التي ترتكز على العدالة وحكم القانون والمحاسبة والتسامح.

9- أما المداخلة الثانية في سياق المحور الأول، فتناولت التحديات الرئيسية للمرحلة الانتقالية في مصر بصفتها تحديات مشتركة تواجه الشعوب العربية كافة. وأبرز هذه التحديات هي تحديات الضغوط الدولية والإيفاء بالاتفاقات السياسية والاقتصادية، وكذلك تحديات استعادة مصر لدورها الإقليمي والعالمي، وهو دور حيوي يمثل القوة الناعمة ويوفر الكثير من المكاسب. إضافة الى تحديات إعادة بناء السلطة حيث تظهر صراعات مريرة، واصطفاف طائفي، وصعود لتيارات دينية متشددة، وقمع للحريات، ومحاكمات أمام القضاء العسكري لمشاركين في الحراك الاجتماعي. ولعل أهم هذه التحديات هو تحدي التغيير في عمليات وآليات صنع القرار، فمثلاً ينتظر الشعب المصري من وزير المالية الحالي أن يفتح حواراً بشأن مشروع الموازنة الجديدة مع القوى الاجتماعية والاقتصادية، ولكن هذا لم يحصل إذ قام الوزير بالطلب من الخبراء إعداد الموازنة، ثم قام بعرضها على المجلس العسكري دون استشارة القوى المعنية. ناهيك عن تحديات المحاسبة الحقيقية لرموز النظام السابق، وتحديات إغفال دعوة الكتل العمالية والجمعيات الحقوقية للمشاركة في إصدار

التعديلات الدستورية. وأخيراً تحديات التعامل مع مشكلة البطالة التي تعمقت كثيراً بسبب الحراك الاجتماعي وتداعيات عودة المهاجرين المصريين نتيجة الحراك الاجتماعي في دول أخرى، وخاصة ليبيا، وانهيار القوة الشرائية للجنيه المصري، وتوسيع شبكة الضمان الاجتماعي والصحي.

10- وقد تركزت مناقشة المشاركين بشأن مداخلات الجلسة الأولى على المسائل التالية:

أ. إن ابرز التحديات المطروحة في المرحلة الانتقالية هي تحديات بناء علاقات مدنية – عسكرية، خاصة وأن هناك تجارب سابقة كثيرة من الالتفاف على نتائج الحراك الاجتماعي لأن النظم العسكرية عموماً تتعارض مع النظم الديمقراطية. لذلك من الضروري اعتماد الشفافية والابتعاد عن أساليب الصناديق السوداء التي كانت سائدة في ظل النظام السابق. وفي هذا السياق، هناك حاجة حقيقية لمعلومات أكثر عمقاً في موضوع العلاقة المدنية – العسكرية. وكذلك هناك حاجة الى بناء قيادات شبابية، وتوفير خبرات التعامل مع الاتجاهات السياسية والدينية المتشددة التي تنزع الى إلغاء الآخر. وهناك ايضاً حاجة الى تفعيل فكرة المواطنة، وتطوير دور الإعلام الرسمي الذي لم يتغير بالرغم من تغيير رموزه، وهو لا يزال يعمل بنفس الطريقة؛

ب. أهمية التفكير الجماعي برياح التغيير في المنطقة ككل، وليس في كل بلد على حدة. فمشهد التغيير في تونس ينطبق على كل الوطن العربي، حيث أظهر الشباب أنه بالإمكان التغيير بالرغم من القمع الشديد، وأن هناك هوة كبيرة بين المعارضة وأحزابها، وبين فئة الشباب التي تفكر بطريقة مختلفة بعيدة عن الايديولوجيا او التأثر بالقيادات التقليدية؛

ج. ضرورة التعامل مع هواجس المرحلة الانتقالية جراء اقتصار التغيير على بعض الأشخاص في مواقع صنع القرار دون المساس بالأساليب والآليات التي بقيت ذاتها في عمليات صنع القرار. وفي هذا السياق، هناك حاجة الى بلورة رؤية بشأن السياسات العامة وآليات وأساليب وضع القوانين واتخاذ القرارات. فضلاً عن ضرورة الاهتمام بتبادل الخبرات، ودعم برامج التوعية، والتشديد على إعداد القيادات المدرّبة على المفاوضة بشأن السياسات العامة؛

د. إن أبرز التحديات التي تواجه الحراك الاجتماعي هي: بناء دولة تضمن مشاركة التيارات السياسية كافة، إستئثار المؤسسة العسكرية بصنع القرار، تمكين المجتمع المدني من المشاركة الحقيقية، القطع مع العمل السياسي القديم دون بلورة بدائل واضحة بعد دراستها بصورة متأنية، خاصة وأن القطع مع الماضي ليس واقعياً من حيث تراكم المشكلات الاجتماعية التي سببت الحراك الاجتماعي او من حيث الجهود التي بذلتها القوى المجتمعية. ويبقى التحدي الأبرز هو تحدي الالتفاف على الثورة من قبل القوى المضادة لها . أما تحدي غياب قيادات جديدة، فإن مخاض المرحلة الانتقالية سيفرز مثل هذه القيادات ولا بد للجيل الجديد أن ينتج قادة للمستقبل؛

هـ. وأخيراً، فإن الرأي القائل بحصر قوى الحراك الاجتماعي بفئة الشباب فحسب، إنما هو رأي يختزل أعداد وحجم المشاركة الشعبية من مختلف الفئات الأخرى. وكذلك هو شأن الرأي القائل باستعجال الأمور وتحقيق المكاسب جراء الصدمة الآنية التي يحدثها الحراك الاجتماعي، فهو رأي يغفل عن ضرورة اللجوء الى الحوار المعمق والتروي والتعامل بحذر مع وسائل التغيير على غرار ما حصل

بالنسبة للاستفتاء على التعديلات الدستورية في مصر ، وكذلك اللجوء الى الانتخابات التي أدت في الجزائر مثلاً الى تقدم المتطرفين ومن ثم تدخل الجيش وشق المعارضة.

باء- الحق في التنمية والعلاقة مع الجهات المانحة

11- تركزت مداخلات الخبراء في هذا المحور على قضايا التفكير والتخطيط المركزي للتنمية، والذي أدى الى تغييب المشاركة وضعف استجابة السياسات العامة للحاجات الحقيقية للناس. لذلك فإن الحق بالتنمية يرتبط بمطالب القوى المعنية بالحراك الاجتماعي في دول المنطقة، وخاصة تلك المطالب ذات الصلة بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي. وبالرغم من ضعف الثقة بنتائج المعونة الخارجية نتيجة الشروط المجحفة للدول والمؤسسات المقدِّمة لهذه المعونة، لكن دورها التنموي هو موضع جدل بين مؤيدٍ ومعارض. هذا مع العلم ان القوى المعنية بالحراك الاجتماعي تستطيع حالياً، إن تمكنت من المشاركة في المشروع الإصلاحي، ان تساهم في مكافحة الفساد، وبالتالي تحويل وجهة المعونة نحو اهداف تنموية واقعية يمكن مراقبة تحقيقها وتصويب آليات المشاركة في عملياتها.

12- والملفت للانتباه في موضوع المعونة الخارجية هو ظهور القبول والتعاطف، على نطاق واسع، مع تدخل عسكري ولوجستي لقوات التحالف في الشأن الليبي. وكذلك التعاطف مع مساهمة المعونة الخارجية في تعزيز الوعي بالشأن العام، والمشاركة، والديمقراطية، وغيرها من المسائل ذات الصلة بالحراك الاجتماعي، وخاصة مسألة وسائل الاتصال الرقمية ودورها المثير للاهتمام.

13- تطرق نقاش المشاركين في المحور الثاني الى القضايا التالية:

أ. ضرورة تطوير أجندة تنموية مستقلة، بمشاركة فاعلة من منظمات المجتمع المدني، ومن خلال قدرات مؤسسية تستطيع أن تتعامل مع النظراء في الغرب بعيداً عن الإسقاط والتبعية. ويؤدي ذلك الى ضرورة تحديد إستراتيجية واضحة وايجابية للتعامل مع مصالح الجهات المانحة للمعونة، وفي الوقت ذاته ضرورة مكافحة طبقات المرتزقة التي تنشأ مع طفرة التمويل؛

ب. وفي سياق التنمية المرغوب تحقيقها من قبل شعوب المنطقة، لا بد من التأكيد على ترابط مجالات هذه التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. وكذلك لا بد من التأكيد على ضرورة تعزيز قدرات المجتمع المدني على التفاوض بشأن السياسات المعنية بهذه التنمية وتمكينه من ممارسة حقه في مراقبة أداء هذه السياسات؛

ج. وأخيراً، لا يمكن فهم التنمية من دون استعادة سياقها التاريخي، فهي فشلت نتيجة التبعية وضعف قدرة المؤسسات، وضعف ما تعتمده هذه المؤسسات من معايير وقيم سياسية وثقافية. لذلك لا بد ان تترافق التنمية مع القضاء على التبعية للخارج، ودعم القدرات المؤسسية وتطوير القطاعات المنتجة والتركيز على الحق بالتنمية.

جيم- ديناميات التغيير: شهادات وتجارب

14- تناول المحور الثالث شهادات المشاركين بشأن ديناميات التغيير وتجاربه، وتركزت هذه الشهادات على نتائج التغيير المرغوبة، والتجارب المفيدة في تبادل الخبرات، والتواصل بين القوى والفئات الشعبية، ودور المجتمع المدني والمجتمع الدولي ومؤسسة الجيش في الحراك الاجتماعي وحماية نتائجه الإيجابية.

15- ولقد تطورت مطالب قوى الحراك الاجتماعي من القضايا الاجتماعية الى القضايا السياسية التي ترتبط بالسلطة وما اعتمدته من اساليب في قمع التظاهرات بصورة دموية. وعلى سبيل المثال، فقد بدأ تحرك الداخل التونسي بإطلاق شعار "التشغيل استحقاق يا عصابة السراق"، حيث المطالب في تونس كانت اجتماعية (التشغيل)، مدعومة بحس المواطنة (استحقاق)، ومرفقة بإدانة سياسية للطبقة الحاكمة (عصابة السراق). وقد تطورت هذه المطالب بفعل القمع من مطالب اجتماعية "شغل، حرية، كرامة وطنية"، الى مطالب سياسية "الشعب يريد إسقاط النظام".

16- وفي مصر أيضاً، وبالرغم من محاولات التهويل والتهديد والممالقة في أعقاب القمع الدموي وضغوط الانفلات الأمني، لكن كسر حاجز الخوف لدى القوى المجتمعية زاد من إصرارها على تحقيق مطالبها السياسية في إسقاط رأس النظام، بما يمثله من رمز للسلطة المستبدة. وتكررت تجارب رفع سقوف المطالبة من قضايا معيشية وحريات عامة وحقوق، الى المطالبة بإسقاط النظام ومواجهة القمع الدموي الذي لجأت إليه السلطات الأمنية في كل من ليبيا وسوريا.

17- وقد تركز نقاش المشاركين للمداخلات المقدمة بشأن تجارب الحراك الاجتماعي في دول المنطقة على القضايا الأساسية التالي موجزها:

أ. إن شرعية القوى الاجتماعية المطالبة بالتغيير لم تتحقق بعد بشكل يبعث على الثقة بقدرتها على قيادة المرحلة الانتقالية، وذلك استناداً الى إمكانياتها المحدودة في التمثيل الشعبي وتنظيم عملية المشاركة. كما يقف في وجه اكتساب الشرعية ضعف قدرة القوى الاجتماعية على إسقاط النظم السياسية بشكل كامل، وإن أدّى الحراك الاجتماعي الى إسقاط رأس الهرم؛

ب. إشكاليات سقوط النظم السياسية ومدى تأثير ذلك على الدستور، وعلى ظهور مشكلات التشرذم والانقسامات الفئوية والمناطقية، أو مشكلات الصراع الطائفي والعشائري ، ناهيك عن مشكلات التهجير والنزوح نتيجة الصدامات المسلحة وتفاقم حالات النزاع.

دال- أجندة المرحلة الانتقالية: المساءلة والأجهزة الأمنية

18- تناولت المداخلة الأولى للخبراء قضايا الديمقراطية بالتركيز على مواجهة الفساد الذي يسود عملية الانتخابات البرلمانية، والتي لا يمكن ان تكون انتخابات نزيهة في ظل قوانين الطوارئ المرعية الإجراء. كما تناولت ما تتطلبه الانتخابات الحرة من حماية حق التنظيم دون قيود، وذلك ليس فقط للأحزاب السياسية، وإنما للنقابات أيضاً وجميع مكونات المجتمع المدني. وفي هذا الصدد، تطرقت المداخلة الأولى الى قانون الأحزاب الجديد في مصر، معتبرةً انه شديد الغرابة والتعسف حيث يتطلب إنشاء الحزب توقيع 5000 عضو من ثلاثة محافظات على الأقل، بالإضافة إلى إخطار التأسيس الذي يستلزم ضوابط مسبقة، وهو بمثابة موافقة على النوايا. ولعل العامل الإيجابي في القانون الجديد هو استبدال الموافقة على الإخطار من لجنة تابعة لمجلس الشورى، الى لجنة مؤلفة من القضاة والمستشارين. والمثير للاستغراب أنه يجب نشر الـ 5000 اسم في صحيفتين يوميتين واسعتي الانتشار، وهو ما كلفته حوالي المليون جنيه مصري.

19- ومن أبرز المقترحات التي تضمنتها المداخلة الأولى بشأن تصويب الانتخابات البرلمانية، هي: إلغاء النظام الانتخابي الذي يعتمد الترشيح الفردي، إطلاق حوار مجتمعي بشأن القانون الأنسب للانتخابات، إلغاء "جهاز مباحث أمن الدولة" وبديله المتمثل بـــ"جهاز الحماية الوطنية" الذي يتدخل بشؤون المجتمع المدني بنفس الأسلوب السابق، السماح بالرقابة المحلية والدولية على عملية الانتخاب، اعتماد النظم الالكترونية لضبط قوائم الاقتراع، إنشاء هيئة مستقلة للإشراف على عملية الانتخاب وتوفير المهارات المطلوبة لكفاءة عملية المراقبة ونزاهتها. وخلصت المداخلة الى أن الظروف الراهنة في مصر، مثلاً، ليست مؤاتية لحرية تشكيل منظمات المجتمع المدني التي تخضع لموافقة الأجهزة الأمنية، وهو الأمر الذي يحدّ من التوجهات المطلوبة لتحقيق الديمقراطية في سياق المرحلة الانتقالية الراهنة.

20- وتناولت المداخلة الثانية إصلاح قطاع الأمن بالتركيز على المسائل التي تواجه عملية الإصلاح، وأبرزها: أن إصلاح القطاع الأمني ليس مجرد إجراءات تقنية فقط، فهذا القطاع هو في صلب النظام السياسي وبالتالي فإن عملية إصلاحه مرتبطة بالإرادة السياسية الى حدٍ بعيد. هذا بالإضافة الى العدد الضخم من الوظائف التي يستوعبها هذا القطاع، ومدى التداخل في هذه الوظائف بين الأجهزة الأمنية المختلفة، يؤديان الى صعوبة عملية الإصلاح. كما أن ثقافة القطاع الأمني هي ثقافة عسكرية تنطلق من مبدأ استعمال العنف في أي عمل امني، وبالتالي فإن إصلاحه يتطلب بناء ائتلافات وتحالفات ضمن أجهزة السلطة وبين القوى السياسية في البلد، وضمان عدم تعريض الاستقرار السياسي لأية انتكاسات أمنية. وأخيراً، هناك مسألة الامتلاك الذي يجب التوصل إلى إجماع بشأنها: من يمتلك عملية الإصلاح ويصممها ويضع أهدافها، وهنا تبرز أهمية المساءلة بالتركيز على من يساءل من وعلى ماذا.

21- أما المداخلة الثالثة في سياق المحور الرابع، فتناولت المرحلة الانتقالية التي تعيشها الجزائر منذ عشرين سنة بسبب أربعة عوامل رئيسية، وهي: عدم التنوع في المسار السياسي، الانقسامات اللغوية والمجتمعية، غياب التوافق حول السياسات العامة، وتوظيف ريعي للعوائد النفطية. وقد جاء إقرار التعددية السياسية في 1988 بناءً على قرار فوقي لاعتبارات سياسية، وأصبح اللاعبون الأساسيون الحزب الواحد (وهو مدان بالفساد من قبل الشعب) والعسكر (الذي لم يكن له وزن سياسي ولا مشروع) والتيار الإسلامي المنظم (الذي كان يتميز بعدم وجود برنامج له غير الجمهورية الإسلامية). وبذلك اتجه المسار نحو الصراع نتيجة عدم وجود طرف ثالث مرجح أو وسطي.

22- وحالياً فإن الأطراف السياسية الفاعلة في الجزائر، هي: مؤسسة أمنية أقوى كمّا ونوعا تتميز بالاحتراف في ممارسة القمع من دون إصابات أو عنف أو تجاوزات، مجموعة أحزاب إدارية أو ريعية ولكن ليس لها مشاريع سياسية، حركات إسلامية قوية في اقتحام المجتمع ولكن هادئة بوجه السلطة، ورموز المال السياسي الريعي والفاسد. يُضاف الى ذلك حدة الانقسامات السياسية الحالية في الجزائر مثل: (عربي – أمازيغي) و(شرق – غرب)، التي تعيق أي تنظيم حزبي أو نقابي أو جمعوي ممتد أفقياً على مساحة البلد. حتى أن التوافق بشأن الميراث الثوري قد تآكل بفعل سوء إدارة السلطة وعزوف الشباب، وكذلك انشطر الإسلام الهادئ إلى إسلاميات متعددة وأشكال جديدة منها متطرف، وجرى التراجع عن مشروع الدولة الوطنية حتى إشعار آخر. وقد أدت هذه المعطيات الى المزيد من الارتباك في المرحلة الانتقالية خلال فترة 24 سنة، كما أسهمت في تعميق الإفقار المجتمعي وتفتيت المجتمع بحيث لا يسمح بقيام حركة سياسية معارضة وجدية.

23- وقد تركز نقاش المشاركين لمداخلات الخبراء في هذا المحور على المسائل التالي موجزها:

- أهمية إصلاح الأجهزة الأمنية وتحديد وظائفها بما يخدم الأمن الاجتماعي، وضرورة ممارسة الرقابة على أدائها لهذه الوظائف، وعدم اللجوء الى النماذج المسقطة في عملية الإصلاح؛

- قلق المجتمع المصري من انتخابات مبكرة بموجب نظام القائمة النسبية، والأفضل أن تكون هناك رزمة متكاملة تتضمن تأجيل الانتخابات وإعطاء الفرصة للقوى السياسية في إعادة تكوين ذاتها . ومن المفيد اعتماد نظام كوتا للمستقلين، أو نظام مركب يساعد على تخفيف هواجسهم بشأن الاستبعاد؛

- توزعت الكتل الأساسية المعنية بالاستفتاء الذي جرى في مصر، على: الكتلة الشعبية الصامتة والراغبة بالاستقرار، الجيش، بقايا النظام السابق، السلفيين، والإخوان المسلمين. وهذا الاستفتاء لا يعكس بالضرورة توزيع التصويت في الانتخابات البرلمانية المقبلة، لأن هذه الكتل ستعيد توزيع تحالفاتها في تلك الانتخابات.

ثالثاً- تنظيم الأعمال

24- اعتمد المنتدى منهجية المداخلات المركزة التي قدّمها خبراء، بحسب المحاور المطروحة، يليها نقاش بين المشاركين استهدف تبادل الخبرات ونشر المعرفة وتسهيل قيادة المرحلة الانتقالية بشكل سلمي وديمقراطي. وقد انقسمت أعمال المنتدى إلى ثلاث محاور رئيسية، بالإضافة إلى طاولتين مستديرتين، ومجموعات عمل، ركزت في مجملها على تحديات المرحلة الانتقالية في كل من تونس ومصر، ومخاطر الوضع الحالي في ليبيا وسوريا(*).

ألف- الحضور

25- شارك في أعمال المنتدى خبراء وإختصاصيون وكوادر شبابية من المجتمع المدني والهيئات الأكاديمية والإعلامية، بالإضافة إلى ممثلين عن منظمات إقليمية ودولية. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول لهذا التقرير. كما ترد في المرفق الثاني نتائج تقييم المشاركين لأعمال المنتدى استناداً إلى ردودهم على الاستبيان الذي تم توزيعه بهذا الشأن.

باء- مكان المنتدى وتاريخ انعقاده

26- عقد المنتدى في فندق "ماريوت" في القاهرة، جمهورية مصر العربية، وذلك يومي 9 و10 نيسان/ابريل 2011.

(*) أعقب الجلسة المخصصة لتلاوة توصيات واستنتاجات مجموعات العمل تأسيس شبكة بين المشاركين وظيفتها إبقاء التواصل في ما بينهم وبحث سبل التعاون والتنسيق.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

جمهورية مصر العربية

السيد جميل مطر
مدير
المركز العربى لبحوث التنمية والمستقبل
هاتف: 2023470483
بريد الكتروني: acdfr@yahoo.com

السيدة هبة رؤوف عزت
أستاذة علوم سياسية
هاتف: 20106663300
بريد الكتروني: heba.raouf2@gmail.com

السيد خالد علي
المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
هاتف: 20121519598
بريد الكتروني: khaledali72@hotmail.com

السيد مجدي عبد الحميد
جمعية النهوض بالتنمية المجتمعية/الشبكة العربية لمراقبة الانتخابات
هاتف: 2012331558
بريد الكتروني: cpe_eg@yahoo.com

السيد عبدالرحمن حمدي
ناشط في إئتلاف الأكاديميين المستقلين والعاملين في التنمية
هاتف: 20111172028
بريد الكتروني: a.hamdi.jad@gmail.com

السيد شهير جورج إسحق
هاتف: 20123875917
بريد الكتروني: shahir.george@yahoo.com

السيدة أسماء محفوظ
هاتف: 20169909849
بريد الكتروني: asmaamahfouz@gmail.com

السيد حازم صالح
هاتف: 20103023261
بريد الكتروني: hazemsaleh.hazem@gmail.com

السيد محمد عباس
هاتف: 20102525465
بريد الكتروني: moha.abbas@live.com

السيدة منى شاهين
هاتف: 20165077317
بريد الكتروني: monashahien@live.com

السيد جواد النابلسي
هاتف: 20121010195
بريد الكتروني: jawadtts@gmail.com

السيد أحمد عادل
هاتف: 20100001622
بريد الكتروني: ahmedadel_25@yahoo.com

السيد حامد شريت محمد حامد
هاتف: 20102673810
بريد الكتروني: hamed.shreat@gmail.com

السيدة يمنى أسعد محمد
هاتف: 20147773638
بريد الكتروني: yomna_asaad94@hotmail.com

السيد محمد محمود السيد
نائب رئيس مجلس الإدارة
المكتب العربي للشباب والبيئة
هاتف: 20105010102
بريد الكتروني: mohamed-m-m@hotmail.com
aoye@link.net

السيدة منه المصري
هاتف: 20224156547
بريد الكتروني: menna-elmassry@hotmail.com

السيد معاذ عبد الكريم عبد الفتاح
هاتف: 20118480153
بريد الكتروني: moaz.abdelkareem@gmail.com

السيد عبد الرحمن حسام ابو بكر
هاتف: 20103411182

السيدة فريدة العلاقي
المدير التنفيذي
مينتور العربية
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: 9613436161
بريد الكتروني: fallaghi@hotmail.com
faridaallaghi@mentorarabia.org

الجمهورية التونسية

السيد محمد صلاح خريجي
عضو المجلس الإداري
المعهد العربي لحقوق الانسان
هاتف: 21697442420
بريد الكتروني: medsalah.kherigi@gmail.com

السيد مالك الصغيري
هاتف: 21696789111
بريد الكتروني: sghiri.malek@hotmail.fr

السيدة عزة الدربالي
هاتف: 21627690876
بريد الكتروني: azzaderbali@hotmail.fr

السيد بسام خصخوصي
هاتف: 21621172117
بريد الكتروني: bassemkhaskhoussi@yahoo.fr

السيد عبد الرحمن بن شعبان
هاتف: 21622299484
بريد الكتروني: kseifallah@yahoo.fr
ckamikaz@yahoo.fr

السيدة سلسبيل بلحاج علي
هاتف: 21622025215
بريد الكتروني: selsebil_bha@hotmail.com

السيد هاشم صغيّري
هاتف: 21696164030
بريد الكتروني: sghairi.hachem@gmail.com

السيد طارق الشّافعي
هاتف: 21622535791
بريد الكتروني: cosanostra_06@hotmail.com

السيد نبيل زنّوني
هاتف: 21627185350
بريد الكتروني: zannouninabil@yahoo.fr

السيدة ايمان بوغطّاس
هاتف: 21622136236
بريد الكتروني: fighter_for_the_truth@live.fr

السيدة روعة نفطي
هاتف: 21622398827
بريد الكتروني: raaouaa@yahoo.fr

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الدكتور عمّار جفال
رئيس مركز الماجيستير للدراسات المغربية، فرع العلوم السياسية، جامعة الجزائر
هاتف: 213662826248
بريد الكتروني: djeffalammar@yahoo.fr

الجماهرية العربية الليبية

السيد تيسير عبد القادر العبار
هاتف: 218925322007 20104591528
بريد الكتروني: am64am@yahoo.com

السيد عبد الله عبد السلام علي المرخيه
هاتف: 20102994170
بريد الكتروني: Abd2000_2001@yahoo.com

السيد سعد حسين الاسكندراني
هاتف: 20188139519
بريد الكتروني: Amiralel@yahoo.com

السيد فرج عوض فرج بن جويرف
هاتف: 218925021811
بريد الكتروني: awadben@yahoo.com

السيدة ساره صالح محمد ابو عبود

هاتف: 218913864414
بريد الكتروني: Sara_saleh2007@yahoo.com

السيدة امل حسن البنا الشافعي
هاتف: 20194155911
بريد الكتروني: Sereen_00011@yahoo.com

السيدة نسيبة المهدي عبد العزيز محمد
هاتف: 20164536166
بريد الكتروني: Anis_loly@yahoo.com

السيدة هدى المهدي عبد العزيز محمد
استاذة جامعية في العلوم السياسية
هاتف: 20105583764 218927309034
بريد الكتروني: bb14_14@yahoo.com

السيدة احلام عبد الكريم عمران فرج
هاتف: 20105583764
بريد الكتروني: Lena_libya@yahoo.com

السيدة آمال عمر عبد الرحيم فضيل
هاتف: 20105583764 218913824152
بريد الكتروني: Amalfadel7@yahoo.com

منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)

السيدة ريما خلف
وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: 9611981301
بريد الكتروني: khalafr@un.org

السيد اديب نعمة
مستشار إقليمي في الإحصاءات الاجتماعية
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: 9611978337
بريد الكتروني: nehmeh@un.org

السيد أسامة صفا
مسؤول شؤون اجتماعية أول- إدارة التنمية الاجتماعية
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: 9611978425
بريد الكتروني: safao@un.org

السيدة غادة شمعون
مكتب الأمين التنفيذي
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: 9611978879
بريد الكتروني: chamoun@un.org

السيدة انجلا سمارة
مساعدة باحثة- مكتب الأمين التنفيذي
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: 9611978894
بريد الكتروني: samaraa@un.org

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة، جمهورية مصر العربية

الدكتورة منى همام
نائب مساعد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
ونائب المدير الإقليمي ومدير المركز الإقليمي بالقاهرة
هاتف: 20225784840
بريد الكتروني: mona.hammam@undp.org

السيد منير تابت
المدير القطرى

هاتف: 20100078777
بريد الكتروني: mounir.tabet@undp.org

السيد احمد بدوي
مساعد برامج –برنامج الحكم السليم
السيدة نهلة زيتون
مسؤولة برامج –برنامج الحكم السليم
هاتف: 20227702294
بريد الكتروني: nahla.zeitoun@undp.org

السيدة غادة والي
مسئول برامج القضاء على الفقر
هاتف: 20225784840
بريد الكتروني: ghada.waly@undp.org

السيدة ناهد سلامة
المساعدة التنفيذية للممثل المقيم
هاتف: 202257848489
بريد الكتروني: nahed.salama@undp.org

السيد كيفن إيفنز
مستشار

خبراء وممثلو مراكز بحوث غير حكومية

السيد يزيد صايغ
قسم دراسات الحروب، كينغز كولدج، لندن، المملكة المتحدة
هاتف: 44207848 1156
بريد الكتروني: yezid.sayigh@kcl.ac.uk

المرفق الثاني

تقييم المشاركين للمنتدى

1- في ما يتعلق بالتقييم الإجمالي للمنتدى، وباستخدام ميزان من 5 نقاط، (حيث يمثل رقم 5 أعلى درجة)، كان معدل الإجابة: **4.3**

2- في ما يتعلق بمدى تحقق توقعات المشاركين من المنتدى، توزعت الإجابات كما يلي:

نعم	جزئياً
78 في المائة	22 في المائة

3- العناصر التي تحققت من توقعات المشاركين هي:

- تبادل الخبرات والدروس المستفادة بشأن الحراك الاجتماعي في العالم العربي؛
- تحديد نقاط التوافق والاختلاف بين القوى المعنية بالحراك الاجتماعي في الدول العربية؛
- الاطلاع على تقارير الزيارة لمواقع الاعتصامات؛
- التعرف إلى تحديات الانتقال إلى الديمقراطية وضعف مؤشرات التنمية وضغوط التدخل الخارجي؛
- إلقاء الضوء على بعض المخاطر المحتملة للالتفاف على نتائج الحراك الاجتماعي وكيفية مواجهتها.

أما العناصر التي تحققت جزئياً، فاقتصرت على الجوانب التالية:

- التوافق على الحلول والوسائل المناسبة للنهوض بأعباء المرحلة الانتقالية أثناء الحراك الاجتماعي؛
- الاستفادة من تبادل التجارب بشأن التعامل مع المخاطر المحتملة على نتائج الحراك الاجتماعي؛
- تجاوز الشحن العاطفي والشهادات الجزئية التي تركز على الوضع الراهن وتغفل استشراف المستقبل.

4- في ما يتعلق بتقييم جدوى المنتدى من الجوانب التالية، وباستخدام ميزان من 5 نقاط، (حيث يمثل رقم 5 أعلى درجة)، كان معدل الإجابات:

(أ) أهمية الموضوع بالنسبة لحركة التغيير: **4.4**
(ب) المعلومات والمهارات المكتسبة التي تساعد في سعي المشارك إلى تحقيق التغيير: **3.7**
(ج) إتاحة الفرصة لإقامة اتصالات عمل جديدة ومفيدة: **4.2**
(د) مدى الاستفادة من تبادل الخبرات والتجارب في ما بين المشاركين: **4.4**
(هـ) مدى ملاءمة العروض المقدمة وفائدتها لحركة التغيير: **3.9**
(و) مدى فائدة التجارب التي عرضها المشاركون والمشاركات: **4.1**
(ز) مدى فائدة المناقشات والحوارات التي تمت أثناء الإجتماع: **4.3**
(ح) الترتيبات التنظيمية قبل وأثناء الاجتماعات: **4.1**

5- بالنسبة إلى مدة المنتدى، كان ينبغي أن تكون:

أقصر	كما هي	أطول
4 في المائة	48 في المائة	48 في المائة

تركزت مقترحات إطالة الجلسات على موضوعات مشاركة المجتمع المدني في السياسات العامة، تحقيق التنمية في دول ما بعد النزاع، البحث في ديناميات التغيير وأهدافه، التطرق إلى مخاطر الحراك الاجتماعي وكيفية التعامل معها، دور الأجهزة الأمنية وكيفية التعامل معها، بالإضافة إلى تبادل التجارب والخبرات.

6- رحب المشاركون بفكرة أنشطة متابعة للمنتدى، وجاءت اقتراحاتهم كالتالي:

- الاستمرار في تبادل الخبرات بين المشاركين في حلقة العمل؛
- إقامة ندوات مواكبة للتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية في دول المنطقة العربية؛
- تنفيذ أنشطة مكملة لمخرجات حلقة العمل، وخاصة التحديات الخارجية والداخلية التي تواجه الحراك الاجتماعي؛
- تنظيم ورشات عمل حول: دور الشباب في إحداث التغيير؛ وإمكانية إقامة أنظمة مدنية او علمانية في الدول العربية.

7- جاءت اقتراحات المشاركين لتحسين وتطوير منتديات مماثلة في المستقبل كما يلي:

- إتاحة وقت أطول للمناقشات؛
- تمثيل عدد اكبر من الدول العربية؛
- توسيع إطار مشاركة الفاعلين الاجتماعيين؛
- التطرق إلى قضايا التسامح والمواطنة.

8- بالنسبة لتقييم المشارك لدور الإسكوا/الأمم المتحدة في التنمية في بلده، في المنطقة العربية، وفي العالم، وباستخدام ميزان من 5 نقاط، (حيث يمثل رقم 5 أعلى درجة)، كان معدل الإجابات كالتالي:

في بلد المشارك: **2.9**؛ في المنطقة: **3.4**؛ في العالم: **4.0**

9- في ما يتعلق برأي المشارك في صورة الأمم المتحدة في المنطقة، وباستخدام ميزان من 5 نقاط، (حيث يمثل رقم 5 أعلى درجة)، كان معدل الإجابة: **3.3**

10- بالنسبة إلى تقدير المشارك لرأي عموم المواطنين في صورة الأمم المتحدة، وباستخدام ميزان من 5 نقاط، (حيث يمثل رقم 5 أعلى درجة)، كان معدل الإجابة: **2.5**

11- بالنسبة للاقتراحات التي قدمها المشاركون إلى منظمة الأمم المتحدة بهدف تحسين صورة وعمل الإسكوا، فجاءت كالتالي:

- التعريف بأنشطة الاسكوا من خلال الإعلام، ورعاية المشاريع التنموية، وتوسيع أطر التعاون والتشبيك مع مختلف المنظمات العربية؛
- تكثيف المؤتمرات والندوات وحلقات العمل، والتطرق إلى قضايا هامة مثل: الشباب والمرأة والتعليم في العالم العربي؛
- زيادة الاتصال بالناس من خلال منظمات المجتمع المدني والكوادر الشبابية؛
- تطوير المشاريع التنموية التي لم تكن ممكنة في ظل فساد الأنظمة القديمة؛
- تفعيل دور الاسكوا الميداني من خلال متابعتها للقضايا والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

12- وفي ما يلي ملاحظات أخرى/تعليقات المشاركين بشأن المنتدى:

- توجيه الشكر للجهة المنظمة على الجهود المبذولة لإنجاح أعمال الحلقة؛
- طلب تكثيف مثل هذه المنتديات ومتابعة مخرجاتها.